



لائـاس

روط

لزمه استخلاص الأداءاته الموظفة

على سوق الدوابي و العلفي الجاف

بالظروف المغلاقة ببلدية جمال

الفصل 1 : وضع هذا الكراس وشروطه لإشهر لزمه استخلاص الأداءات الموظفة على سوق الدواب و العلف الجاف بجمل للبيع بالظروف المغلقة و ذلك بتداء من غرة جانفي 2022 إلى موفر ديسمبر 2022 .

فيما يتعلق باستخلاص الأداءات يجب على قابل هاته اللزمه الخضوع للتراتيب والتعريفات القانونية المضافة نسخة منها لهذا الكراس و للتقنيات اللاحقة لها ولا يمكن في أية صورة ولا لسبب من الأسباب ترفع مبلغها ولا التغیص منه وبصفة عامة فإنه يقوم مقام البلدية في الت متوج الجميع الحقوق والقيام بجميع الالتزامات المترتبة لها وعليها بمقتضى الأوامر والقرارات الموجودة الآن أو التي تتخذ في المستقبل في شأن المواد المشمولة باللزمه وتلك الأوامر والقرارات التي يجب عليه القيام بتطبيقها على نفقة أحسن تطبيق .

الفصل 2 : تقع سوق الدواب و العلف الجاف بطريق منزل كامل و ليس للمستلزمين حق في القيام بأي احتجاج ولا في المطالبة بأية غرامة في صورة وقوع إحداث الأسواق أو نقلها إذا وقع بسبب إصلاحات ، أو بناءات جديدة أو تغييرات من شأنها حرمان قابل اللزمه مدة وقنية من استعمال المحلات والواقع الموجود الأن وليس له من أجل ذلك في القيام بالمعارضة ولا في المطالبة بأية غرامة .

الفصل 3 : لا يمكن للمستلزمين توظيف معلوم على وقوف وسائل النقل المستعملة من طرف التجار أو المنتجين المترددين على الأسواق (إلا أنه مرخص لهم على كل حال في حق المطالبة بجمعها في مكان معين يخصص لذلك) و لأرباب الحيوانات والعربات وغيرها في جميع الأحوال اتخاذ الوسائل التي يرونها صالحة لحراستها .

الفصل 4 : إذا وجدت معاليم أو أداءات أخرى محمولة بمقتضى التراتيب لفائدة البلدية فلا يمكن لقابل اللزمه مطالبة هذه الأخيرة بدفعها .

الفصل 5 : إذا فرضت أسباب قاهرة على البلدية فسخ العقدة فإن مبلغ الغرامة التي يمكن منها من أجل ذلك لا يتجاوز في أية صورة الجزء الثاني عشر من اللزمه السنوي .

يتتحمل قابل اللزمه عواقب جميع الحوادث الفجائية التي يمكن أن تقع أثناء مدة تنفيذه للزمه ونتيجة لذلك ليس له حق في المطالبة بتعويض الضرر الذي ينشأ عن تلك الحوادث أو عن أي قرار إداري يلزم اتخاذه لموجب مصلحة عامة .

وعند قع الفسخ كما ذكر فإن البلدية لا يمكن لها أن تبقى تحت يديها قسط الثمن المترتب عن المدة الباقيه من مدة التعاقد .

الفصل 6 : لا يمكن قبول أي شخص للمشاركة في طلب العروض في حال تخلت بذمته بيون لفائدة الجماعات المحلية أو الدولة أو تم إتخاذ ضده قرار في إسقاط حق (تجريد) أو تم فسخ عقد لزمه نتيجة عدم إيفاء المستلزم أو الضامن والكفيل بتعهداته أو وقع الحكم عليه جناحياً مناسبة استثماره للزمه كما يمكن قبول أي شخص للمشاركة في طلب العروض إلا إذا دفع مسبقاً لفائدة البلدية مبلغاً من المال يساوي 10 % من الثمن الإفتتاحي المذكور بإعلان طلب العروض .

وبعد التبتيت يبقى هذا المبلغ مؤمناً إلى أن يتم دفع باقي ثمن اللزمه للقيام بتنفيذ جميع الالتزامات والتحملات - كيما كان نوعها - المترتبة عن هذا الكراس وعلى كل مبنت له إمضاء عقد البتة و دفع كامل ثمنها في أجل أقصاه يوم 27 ديسمبر 2021 إما نقداً أو برصك معرف به ولا ينجر منه لصاحبها فائض . إذا تخلف المبنت له عن دفع باقي ثمن اللزمه في الأجل المحدد أعلاه فإن البلدية بدون احتياج إلى أي إجراء سوى إثبات ذلك بالتفريير الذي يحرره القابض البلدي ويكون للبلدية الحق في التصرف المطلق في اللزمه و ذلك بإعطائها للمزيد الذي يليه أو بالمراسلة بإشهارها للبيع ببنة جديدة .

وفي هاته الصورة الأخيرة إذا كان ثمن التبتيت الأخير أقل من ثمن التبتيت الأول فأن الفائز بالبتة الأولى يكون مجبوراً على دفع الفرق بين الثمين زبادة مما عسى أن يتربت عليه من معاليم أو غرامات أخرى تقطع من الضمان الوقتي .

الفصل 7 : يجب على قابل اللزمه تعين محل مخبرته بدائرة البلدية وجميع الإعلامات والشكيات التي يقع تبليغها له بذلك المحل تكون ماضية عليه ، وإن تعذر الإتصال به في العنوان المذكور فتكتفي البلدية بتعليق الإعلامات والتباين والإذارات التي تهمه بمقر مركز الشرطة البلدية بجمال .

الفصل 8 : في صورة وقوع التبتيت إلى فردin أو أكثر يكون المبنت لهم متضامنين - مع الخيار في الطلب - في دفع ثمن اللزمه وكذلك في القيام بالتحملات الأخرى الناشئة عن شروط هذا الكراس .

إذا أخل المستلزم بأحد بنود كراس الشروط بعد معيانته من أي جهة كانت (بمقتضى تضمين مكتب الضبط بالبلدية) يقع التبتيه عليه مرة واحدة في اليوم الرابع بمكتوب مضمون ببطاقة وصول وإذا لم يمثل في ظرف الثمانية أيام المولالية للتبتيه فإن البلدية تستعمل ضده الطريقة الإدارية في إسقاط الحق وهذا الإسقاط يقرر رئيس البلدية بعد أخذ سلطة الإشراف .

الإعلام بسقوط الحق يقع تبليغه حسب التراتيب بالأسلوب المبين بالفقرة السابقة إلى محل المخبرة المعين من طرف المستلزم وإن لم يكن له محل معين فالمقر المنصوص عليه بالفصل السابع .

إن القرارات أعلاه وتسليط سقوط الحق لا تمنع البلدية من تتبع أملك مدینتها الخاصة لاستيفاء مبلغ دينها أصلاً وتتابع حسب القانون و التراتيب الجاري بها العمل .

المطالبات التي يمكن أن يقوم بها المستلزم لجبر ما يعييه من الضرر لا تمنع في أية صورة من إجراء التبعات حسب ما هي مبينة بشروط هذا الكراس . وعندما يتقرر سقوط الحق يكون للبلدية التصرف المطلق في اللزمه وذلك بإعطائها لشخص آخر بالمراسلة بعد أخذ رأي سلطة الإشراف أو إثر إعادة إشهارها للبيع ببنة جديدة وفي هاته الصورة الأخيرة إذا كان ثمن التبتيت الأخير أقل من ثمن اللزمه يجبر المستلزم المسقط حقه على دفع الفرق بين هذين

الثمنين عن مدة اللزمه التي تبتدئ من تاريخ دخول قرار سقوط الحق حيز التنفيذ وتنتهي بانتهاء السنة . هذا عدا ما يظهر من الحقوق و الغرامات الأخرى وليس له الحق في المطالبة بما سيحصل من الزيادة في الثمن بسبب البتة الجديدة.

الفصل 9 : جميع التشكيات التي يعرضها صاحب اللزمه فيما يخص الصعوبات الإدارية التي تعترضه أثناء تنفيذ اللزمه وكذلك جميع الخلافات التي تحدث فإنها تعرض على رئيس البلدية ، ثم عند الاقتضاء على سلطة الإشراف التي تتخذ في شأنها قرارات نهائية غير قابلة للمراجعة ، أما خلافاته مع الأشخاص فإن له عرضها على المحاكم ذات النظر مع تحمل عاقبها وحده.

الفصل 10 : إذا سجل صاحب اللزمه وقوع مخالفات تضر به فإن التقارير التي تحرر في ذلك من طرفه أو من طرف أجهزته تحال نسخ من ها في ظرف خمسة أيام على البلدية التي يجب إعلامها أيضاً بنتيجة النازلة في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم فيها (الصلاح-حكم-أو ترك النازلة) يجب على صاحب اللزمه الامتثال لقرار الإدارة في أجل قدره خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلامه به.

الفصل 11 : على صاحب اللزمه القيام بحراسة سيرها وجميع المصارييف الالزمة لذلك محمولة عليه وجميع المصاريف الحاصلة من عدم القيام بالحراسة يتحملها هو وحده أيضاً وليس له الحق في طلب تعويض من أجل ذلك.

الفصل 12 : لا يمكن لصاحب اللزمه إحالة الحقوق المنجرة له من اللزمه كلاً أو بعضها إلا بموافقة البلدية موافقة كتابية وفي صورة الترخيص له بالإحالة فإنه يبقى متضامناً تجاه البلدية مع المحال له فيما يخص تنفيذ جميع الشروط والتحمّلات المنصوص عليها بهذا الكراس.

الفصل 13 : يتحمل صاحب اللزمه جميع الأداءات والمصاريف المتعلقة بتسجيل وثائق عقد اللزمه في أعدادها القانونية ولا حق له في أي صورة طلب استرجاعها.

الفصل 14 : تقدم العروض على النحو التالي:

1. ظرف إداري مختوم و مكتوب عليه " عرض إداري خاص بلزمه المعاليم المستوجبة بسوق الدواب و العلف الجاف" يتضمن وجوباً :

✓ الاستمارة المعدة للغرض معرف عليه بالإمضاء (شرط إقصائي)

✓ كراس الشروط معرف بالإمضاء عليها (شرط إقصائي)

✓ شهادة انخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (أصلية أو نسخة مطابقة للأصل) (شرط إقصائي)

✓ وصل خلاص باسم المشارك بعنوان معلوم الضمان الوكلي للفصل المذكور مسلم من السيد القابض البلدي بجملـ أو بواسطة صك مؤشر عليه لفائدة القابض البلدي بجملـ أو تقديم ضمان بنكي وقتي صالح لمدة 90 يوماً بداية من تاريخ آخر أجل لتقديم العروض (شرط إقصائي)

✓ نسخة من بطاقة التعريف الجبائية بصفة مستلزم أسواق و نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (شرط إقصائي)

✓ شهادة إبراء من الأداءات البلدية (أصلية أو نسخة مطابقة للأصل) مسلمة من القابض البلدي الرابع له بالسكنى أو بالنشاط (شرط إقصائي)

✓ كشف في الموارد البشرية التي تتوضع على ذمة اللزمه. (قائمة في مساعدي المستلزم مرفوقة بنسخ من بطاقات التعريف الوطنية) (شرط إقصائي)

2. ظرف مالي مختوم و مكتوب عليه " عرض مالي خاص بلزمه المعاليم المستوجبة بسوق الدواب و العلف الجاف" يتضمن وجوباً :

✓ الثمن المقترن للزمه السوق ممضى عليه من طرف العارض

و يتعين وجوباً وضع الظرفان المتضمنان للعروض الإدارية و المالية في ظرف ثالث لا يتضمن أي معطيات حول مقدم العرض إلا عبارة " لا يفتح لزمه استخلاص المعاليم المستوجبة بسوق الدواب و العلف الجاف".

ترسل العروض عن طريق البريد المضمون الوصول أو البريد السريع أو تودع مباشرة بمكتب الضبط بالبلدية في أجل لا يتجاوز الساعة العاشرة صباحاً يوم البتة الخميس 23 ديسمبر 2021 و يكون ختم مكتب الضبط مرجعاً في ذلك

تفتح العروض من طرف لجنة التبتيت بحضور عدل تنفيذ يوم الخميس 23 ديسمبر 2021 على الساعة العاشرة و النصف صباحاً بمقر البلدية بحضور من يرغب من المشاركون أو وكلائهم (بمقتضى وثيقة رسمية)

كل عرض يرد بعد هذا التاريخ أو لا يتضمن الوثائق المنصوص عليها أو لا يحترم طريقة تقديمها يعتبر ملغى و لا يمكن إعتماده .

يمكن للبلدية فتح مزايدة بين المشاركين الذين قبلت ملفاتهم الإدارية في حال كانت العروض المالية دون المأمول و تكون الزيادة بمبلغ لا يقل عن 100 دينار.

على الفائز باللزمه إتمام الإجراءات التعاقدية و دفع كامل ثمن البتة و امضاء العقود في أجل أقصاه يوم الاثنين 27 ديسمبر 2021 بعد التصریح بالنتائج النهائية و خلافاً لذلك فإنه يقع المرور إلى العرض (أو المزايد) الذي يليه مباشرة مع تحمله لفارق من الثمن يقطع من الضمان الوكلي المؤمن طبقاً لما هو منصوص بهذا الكراس .

الفصل 15 : تقع البتة في مقر بلدية جمال و كل معارضه يقع القيام بها أثناء فتح العروض يتولى فصلها رئيس لجنة التبتيت أو نائبه الذي يترأس الجلسة.

الفصل 16 : كل مشارك لم يفز بالبتة له الحق في استرجاع ضمانه الوكلي يوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2021 و كل مشارك يصير مرتبطاً للبلدية بما بذله في حال نكول الفائز بالبتة عن الإيفاء بتعهداته .

الفصل 17 : لا تقع المطالبة بالمعاليم التي تستخلص عن الأسواق الأسبوعية إلا يوماً واحداً في الأسبوع وهو اليوم الرسمي لانتساب السوق.

يمكن للإدراة سواء بطلب من صاحب اللزمه أو لزومياً أن رأت في الأمر نفعاً للمصلحة العمومية أن تقدم بيوم أو يومين حسبما تقتضيه الحال انتساب السوق الأسبوعية الذي يصادف تاريخه العيد الكبير أو الصغير أو عيداً وطنياً.

الفصل 18 : يجب على صاحب اللزمه تسليم تواصيل في جميع المبالغ التي يستخلصها تقطع تلك التواصيل من دفتر أو زمام ذي جذور يكون مثاله محراً من ظرف البلدية و تحمل نفقات المطبوعات على كاهل المستلزم .

كل مقبول موضوع توصيل واحد أو تذكرة واحدة يجب أن يمسك المستلزم دفاتر يرسم فيها بالتفصيل مقاييسه اليومية مع جميع الإرشادات المفيدة وكذلك مصاريفه ، كما هو ملزم بالدخول تحت التقادم والمراجعات التي تأذن بها البلدية أو سلطة الإشراف عند الاقتضاء بإجرائها على حساباته وعلى سير اللزمه وبصفة أعم على تطبيق الترتيب والتعرifات واحترام جميع مقتضيات شروط هذا الكراس .

الفصل 19 : على صاحب اللزمه أن يقوم على رفقته تعليق تعريفة المعاليم المضافة لهذا الكراس داخل المكتب أو المكاتب المعدة للاستخلاص وبجهة بارزة يصل إليها العموم بسهولة على أن تكون المعلقة المعدة لذلك مطبوعة أو مرسومة باللغة العربية أو الفرنسية وبأحرف لا يزيد ارتفاعها عن نصف سنتيمتر .

الفصل 20 : عدم تطبيق مقتضيات فصول هذا الكراس يؤدي بصاحب اللزمه إلى دفع خطية تضييقها البلدية لكل مخالفة يثبت ارتكابها وكل مبلغ يقع قبضه خلافاً للتعرية والتراتيب يجعل قبل اللزمه عرضه للتبني من طرف البلدية إضافة لإسقاط حقه في اللزمه.

كما أن صاحب اللزمه مسؤول عن الخطايا التي يحكم بها على أعوانه للسبب المذكور أو لمقتضيات شروط هذا الكراس .

الفصل 21 : لا يستخدم صاحب اللزمه في تصرفات اللزمه إلا الأشخاص الذين تسبق الموافقة عليهم من طرف رئيس البلدية الذي له الحق في طلب طردتهم عندما تقع ضدهم تشكيات مبنية على أسباب حقيقة .

الفصل 22 : في صورة وفاة صاحب اللزمه يكون البلدية الحق في فسخ العقدة و ذلك بعد توقيف الحساب مع الورثة ثم يبقى لها التصرف الحر في اللزمه لتعطيها لأي شخص بالمرانكة بعدأخذ رأي سلطة الإشراف أو اثر إعادة إشهارها للتسويغ.

الفصل 23 : في صورة تفليس صاحب اللزمه أو صدور إذن عدلي بتصفية أملاكه يقع فسخ العقدة باستحقاق ويبقى للبلدية التصرف الحر في اللزمه لتعطيها لأي شخص آخر سواء بالمرانكة بعدأخذ رأي سلطة الإشراف أو اثر إعادة إشهارها للتسويغ .

الفصل 24 : يتعين على المستلزم تأمين الخدمات التالية:

- حراسة السوق.
- حماية التجار والزوار.
- التنظيم الفضائي والتجاري للموائق.
- تنظيم المرور والوقوف بالماوي.
- العناية وصيانة كافة التجهيزات المتوفرة بالسوق.

الفصل 25 : في صورة إحداث سوق جديدة بالمنطقة البلدية أثناء مدة اللزمه، لا يحق للمستلزم استخلاص معاليم الإنصالب والوقف بها . وفي صورة عدم الإمتثال يتم التبييه على المستلزم مرّة واحدة بواسطة عدل منفذ، وفي حال العود يتولى رئيس البلدية فسخ عقد اللزمه آلياً ومن جانب واحد.

الفصل 26 : يتعهد المستلزم بالقيام بعملية التنظيف وتجميع الفضلات مباشرة بعد إنتهاء السوق و في صورة الإخلال بهذا الشرط فإن البلدية تقوم بالعملية و تحمل المستلزم المصارييف الناجمة عن ذلك إلى جانب الخطايا الإدارية المستوجبة في الغرض.

الفصل 27 : لا يصبح عقد اللزمه ساري المفعول إلا بعد المصادقة عليه من طرف المجلس البلدي.

رئيس البلدية

امضاء المستلزم

مسبوقاً بعبارة أطلع عليه و وافقت

ملحق لكراس الشروط

تعريفة المعاليم الموظفة بسوق الدواب والعلف الجاف

- الأمر عدد 1960 لسنة 2000 المتعلق بمراجعة المعاليم و الإتاوات المرخص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها
- الأمر 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها
- القرار البلدي المؤرخ في 26 نوفمبر 2004 المتعلق بالمعاليم الواجبة على سوق الدواب والعلف الجاف
- القرار البلدي المؤرخ في 05 أكتوبر 2016 المتعلق بضبط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها

I- معاليم الوقوف بسوق الدواب :

150 م عن المتر المربع في اليوم أو الجزء من اليوم

1- المعلوم العام للوقوف :

المعلوم الخاص للوقوف :

أ- فصيلة الأبل والخيول والبغال والبقر :

ب- فصيلة الحمير :

ج- فصيلة الصنائ والماعز :

د- علف جاف أو قرط أو تبن

• حمولة شاحنة كبيرة (5 أطنان فما فوق)

• حمولة شاحنة متوسطة من طن ونصف إلى 3 طن

• حمولة شاحنة صغيرة أقل من طن ونصف :

• حمولة عربة مجرورة بجرار :

• حمولة عربة تجرها دابة :

10,000 د في اليوم أو الجزء من اليوم

7,000 د في اليوم أو الجزء من اليوم

5,500 د في اليوم أو الجزء من اليوم

5,000 د في اليوم أو الجزء من اليوم

1,000 د في اليوم أو الجزء من اليوم

II- معلوم الدلالة : 2 % من ثمن البنة التي يعقبها بيع حتى وإن كانت بدون مشاركة دلال

III- معلوم الإيداع والحراسة :

1 - أم اكن غير مهيأة :

• عربة ذات محرك :

• العربة التي تجرها دواب :

• العربة المجرورة باليد :

• السلع والبضائع :

2 - أم اكن مهيأة :

السلع والأمنعة :

200 م عن المتر المربع في اليوم أو الجزء من اليوم

10,000 د في اليوم أو الجزء من اليوم

• العربات التي تفوق حمولتها 3,5 طن

إمضاء المستلزم

مسبوقا بعبارة إطلعت عليه و وافقت

رئيس البلدية